الغانم وجه الدعوة إلى النواب لحضورها

15 رسالة و 13 شكوى مدرجة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة غداً

مرزوق الغانم

وجه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم دعوة للنواب لحضور جلسة الغد ، وسيكون الأربعاء استكمالا للجلسة.

وأدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء بعد غد 13 شكوى جاء نصها كالتالي:

«1» شكوى رقم «132» ضد ديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم ترشيحه لوظيفة.

«2»شكوى رقم «132» ضد وزارة الدفاع بشأن الضرر الواقع على ضابط جراء تسريحه.

«3» شكوى رقم «134» ضد وزارة المواصلات بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء عدم البت في الشكوى المقدمة منه.

«4» شكوى رقم «1» ضد وزارة الشؤون الاجتماعية بشأن الضرر الواقع على عضو إدارة جمعية تعاونية جراء تراخي الوزارة في تطبيق الأحكام المنظمة للعمل التعاوني.

«5»شكوى رقم «2» ضد الهيئة العامة للطرق والنقل البري بشأن الضرر الواقع على موظف جراء تفويت فرصت شغله لمنصب إشرافي.

«6» شكوى رقم «3» ضد جامعة الكويت بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء تخطيه بالتعيين في وظيفة معيد بعثة بكلية الحقوق.

«7» شكوى رقم «4» ضد جامعة الكويت بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء تخطيه بالتعيين في وظيفة معيد بعثة بكلية الحقوق.

«8» شكوى رقم «5» ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على ولي أمر طفل رضيع جراء مماطلة المكتب الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية باستكمال إجراءات تلقي ابنه العلاج اللازم لخطورة وضعه الصحي.

«9» شكوى رقم «1» ضد المؤسسة العامة للرعاية السكنية بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء رفض المؤسسة توقيع عقد استئجار واستثمار معه كمبادر حاصل على موافقة من الصندوق الوطني للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

«10» شكوى رقم «7» ضد وزارة التربية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء عدم حصوله على تقييم الكفاءة العام 2018/2019.

«11» شكوى رقم «8» ضد وزارة التربية وديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على موظف جراء عدم تسوية أوضاع أمناء المكتبات الوظيفية.

«12» شكوى رقم «9» ضد وزارة الصحة بشأن الضرر الواقع على مواطن جراء آلية وأسباب اعتماد الوزارة للقاح فيروس كورونا «فايزر».

«13» شكوى رقم «10» ضد وزارة الداخلية بشأن الضرر الواقع على شرطي جراء إيقافه عن العمل.

من جهة أخرى أدرج على جدول أعمال الجلسة أيضاً 15 رسالة ورادة جاءت على النحو التالي:

«1» رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يهنئ فيها رئيس مجلس الأمة بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء مجلس الأمة بانتخابه رئيسا للمجلس.

«2» رسالة من سمو ولي العهد يهنئ فيها رئيس مجلس الأمة بمناسبة حصوله على ثقة أعضاء مجلس الأمة بانتخابه رئيسا للمجلس.

«3» رسالة من عضو مجلس الأمة شعيب شباب المويزري يطلب فيها من المجلس اتخاذ ما يراه مناسبا من الإجراءات الكفيلة بمحاسبة كل من تسبب فيما جرى من أحداث في جلسة يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020 وضمان عدم تكرارها.

«4» رسالة من رئيس لجنة شؤون الزراعة والأمن الغذائي يطلب فيها تكليف اللجنة بإعداد تقرير شامل عن الأمن الغذائي في الكويت، على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب.

«5» رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها طرح موضوع مدى استعداد الحكومة ووزارة الصحة على وجه الخصوص لحملة التطعيم ضد فيروس كورونا وكل التفاصيل الواردة بنص الطلب للنقاش لمدة ساعة واحدة.

«6» رسالة من مجموعة من أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ببحث عدم تطبيق القانون النفطي على الكويتيين العاملين بالقطاع النفطي الخاص على أن تراعي اللجنة في بحثها النقاط الواردة في نص الرسالة.

«7» رسالة واردة من رئيس لجنة البيئة يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة ومناقشة المواضيع المحددة بنص الرسالة والمتعلقة بالشؤون البيئية في البلاد.

«8»رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة سبل تطوير الشأن الإعلامي والثقافي وإزالة العراقيل العملية والقانونية في هذا الشأن.

«9» رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة المواضيع المحددة بنص الرسالة والمتعلقة ببعض شؤون التعليم في البلاد.

«10»رسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تكليف اللجنة ببحث ودراسة المواضيع المحددة بنص الرسالة والمتعلقة ببعض شؤون تطوير التعليم العالي.

«12» رسالة من رئيس لجنة المرأة والأسرة والطفل يطلب فيها تكليف

اللجنة بدراسة وبحث موضوع المادة «153» من قانون الجزاء التي تخص جرائم الشرف ومدى تلائمها مع واقع المجتمع والحلول التشريعية الملائمة وإحالة الاقتراحات بقوانين المقدمة بشأنها إلى اللجنة.

«13» رسالة من عضوي مجلس الأمة د. بدر حامد الملا و يوسف صالح الفضالة يطلبان فيها من المجلس اتخاذ قرار بإلزام الحكومة بعدم المضي قدما في إجراءات أي صفقات تسليح جديدة دون إدراجها في الميزانية المقرة من قبل مجلس الأمة.

«14» رسالة من عضو مجلس الأمة د. حسن عبدالله جوهر يطلب فيها تكليف لجنة حماية الأموال العامة بدراسة الموضوعات التالية : «صندوق الجيش – الصندوق الماليزي – الايداعات –التحويلات – التأمينات – يوروفايتر – الرفال – النصب العقاري» مع إحالة جميع المستندات المتعلقة بها والواردة لمجلس الأمة في فترات سابقة إلى اللجنة كي تتمكن من تقديم تقرير متكامل بشأنها.

«15» رسالة من عضو مجلس الأمة د. حسن عبد الله جوهر يطلب فيها عرض موضوع تمكين ديوان المحاسبة من أداء مهامه الرقابية وفقا للدور المرسوم له قانونا في سائر الجهات الخاضعة لرقابته دون تعطيل منها أو إرجاء على المجلس.

أشار إلى أن الأمر يمس سمعة الكويت المصرفية والاستثمارية

الشاهين لياسين : ما إجراءات «النيابة» و«نزاهة» في شأن وثائق بنما

اسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير العدل الدكتور نواف الياسين حول إجراءات «النيابة العامة» والهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في شأن وثائق بنما و «فنسن» و «برادايس»، مشيرا الى أن الأمر «يمس سمعة الكويت المصرفية والاستثمارية، ولتجنيب الكويت أي عقوبات أو تخفيضات بالتصنيفات الائتمانية».

ولفت الشاهين الى ان سؤاله يأتي «حفاظاً على المال العام من السرقة والنهب، ومن الهدر والإسراف والربح غير المشروع، وحفاظا على الوظيفة العامة من الرشاوى، وحفاظا على الاقتصاد الوطني من تهريب رؤوس الأموال، والتهرب الضريبي، وحرمان الاقتصاد من فرص عمل وتوظيف وتجارة».

وأوضح أن «وثائق بنما تعود إلى عام 2016، وتتضمن بحسب الصحف المحلية 359 مواطنا ومقيما و230 عنوانا كويتيا و24 وسيطا من الكويت، ويصل إجمالي مبالغها الى 610 ملايين دينار كويتي. وتعود وثائق برادايس إلى سنة 2017 وتضم 13.4 مليون وثيقة مالية مشبوهة و120 ألف شخص طبيعي ومعنوي من حول العالم. فيما تعود وثائق فنسن الى سنة 2020 وتضم 200 ألف وثيقة مالية مشبوهة تعود للفترة من 1999 إلى 2017».

وقال: «قام الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين ICIJ ، بمشاركة 400 صحافي من 88 دولة حول العالم «وكيبيديا»، بالإعلان في عام 2020 عن «وثائق فنسن FinCEN Files» المسربة من شبكة التحقيق الأميركية في الجرائم المالية. والوثائق تضم أكثر من 200.000 وثيقة معاملة مالية مشبوهة، تبلغ قيمتها أكثر من 610 ملايين دينار كويتي، تعود للفترة من 1999 وحتى 2017. كما قام الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين ICIJ بمشاركة 400 صحافي من 88 دولة حول العالم «وكيبيديا»، بالإعلان في عام 2017 عن «وثائق برادايس Paradise Papers» المسربة عن مكتب محاماة في برمودا وشركة راعية في سنغافورة، والوثائق تضم 13.4 مليون وثيقة مالية مشبوهة وسجلات 19 ملاذا ضريبيا مختلفا وأسماء 120.000 شخص وشركة من حول العالم». وتابع: «وقام الاتحاد الدولي للمحققين الصحافيين ICIJ ، بمشاركة 370 صحافي من أكثر من 100 مؤسسة صحافية من أكثر من 70 دولة حول العالم «وكيبيديا»، بالإعلان في عام 2016 عن «وثائق بنما Panama Papers» المسربة من شركة خدمات قانونية في بنما. والوثائق المنشورة تضم أكثر من 11.5 مليون وثيقة معاملة مالية مشبوهة، تبلغ قيمتها أكثر من 610 مليون دينار كويتي، تتعلق بـ 200 دولة من حول العالم».

وسأل: «هل قامت «النيابة العامة» المختصة بمتابعة جرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب بالتحقيق أو الادعاء فيما يتعلق بوثائق «فنسن» ووثائق «برادايس» ووثائق «بنما»؟، طالبا تزويده بالمستندات الدالة حال كانت الإجابة بالإيجاب. وأضاف: «هل قامت «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» «نزاهة» بالبحث أو التحقيق فيما يتعلق بورود أسماء أشخاص طبيعيين أو معنويين كويتيين أو مقيمين في الكويت ضمن وثائق «فنسن» ووثائق «برادايس» ووثائق «بنما»؟ برجاء تزويدي بالمستندات الدالة حال كانت الإجابة بالإيجاب».

الحميدي: حصر دخول المركبات من المنافذ بين 9 صباحاً و 3 عصراً ..غير مقبول

بدر الحميدي

استغرب النائب بدر الحميدي تحديد وقت دخول المركبات في المنافذ الحدودية.

وقال: «إلى المعنيين بالمنافذ البرية.. غير مقبول أن يتم تحديد وقت لدخول المركبات من الساعة التاسعة صباحاً إلى الساعة الثالثة عصراً»، مؤكدا أن «من وضع هذه المعادلة يحتاج إلى إعادة برمجة تفكيره، فلا تضايقوا الناس أكثر «مما هم متضايقين».

الخليفة يسأل وزير الإسكان عن التنسيق مع البلدية بشأن منح شهادة «لمن يهمه الأمر»

مرزوق الخليفة

سأل النائب مرزوق الخليفة وزير الإسكان عن التنسيق مع البلدية بشأن منح شهادة «لمن يهمه الأمر».

وقال: هل تم التنسيق مع بلدية الكويت قبل منح المواطنين شهادة لمن يهمه الأمر، علماً بأن صلاحيتها لا تتجاوز ثلاثة أشهر لمدينتي المطلاع وغرب عبد الله المبارك.

طلبان لتشكيل لجنتي تحقيق في «الصندوق الماليزي» و«تزوير وثائق الجنسية»

بدر الملا

حمد روح الدين

يوسف الفضالة

أدرج على جدول أعمال جلسة الغد طلبان لتشكيل لجنتي تحقيق بشأن الصندوق الماليزي والتزوير في وثائق الجنسية.

وقدم الطلب الأول النواب د. حمد روح الدين ومبارك الحجرف ود. عبد العزيز الصقعبي وفايز الجمهور وشعيب المويزري، وقالوا فيه إنه بناء على قرار المجلس في جلسته المعقودة بتاريخ 2020/8/5 بالموافقة على تشكيل لجنة للتحقيق بشأن ما يثار حول علاقة دولة الكويت بعمليات احتيال مصرفي وغسل أموال للصندوق السيادي الماليزي.

وأشاروا إلى توصيات تلك اللجنة كما ورد البند رقم «11» منه «استكمال اللجنة عملها في المجلس القادم للتحقيق والنظر بشأن ما يتعلق في الملف الخاص بالتسريبات، ومنها موضوع التجسس على المواطنين، وهو ما لم يرد إلى اللجنة ولم يتضمنه «الفلاش ميموري» المحال إليها، وهو بذلك يستدعي صدور تكليف من المجلس للتحقيق حول هذه التسريبات، وكذلك ما يتعلق ببيع الجوازات مقابل مبالغ مالية تم ذكرها في المقاطع التي تم مراجعتها في اللجنة، والتي قد تشكل كذلك شبهة غسل أموال».

وقالوا إنه بناء على ما سبق ووفقا لنص المادة «147» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة نتقدم نحن الموقعون ادناه بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في هذا الشأن على أن تقوم بتقديم تقريرها إلى مجلس الأمة خلال شهرين من تاريخ تشكيلها.

وقدم الطلب الثاني النواب د. بدر الملا ويوسف الفضالة ومهلهل المضف وخليل إبراهيم الصالح وعبد الله المضف، موضحين فيه إنه استنادا إلى المادة 114 من الدستور وإني المادة 146 من اللائحة الداخلية نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب تشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمسة نواب بشان ما أثير من التزوير في وثائق الجنسية والمسائل المتعلقة بالتجنيس ومنها بند الأعمال الجليلة والأطراف المسؤولة عن منح الجنسية الكويتية دون وجه حق وإجراءات وزارة الداخلية تجاد هذا الملف .

مبارك الحجرف

مهلهل المضف